الطائفية في النظام السياسي العراقي ودورها في إعاقة التعايش السلمي

م.م. محمد حازم حامد

جامعة الموصل/كلية العلوم السياسية

SECTARIANISM IN IRAQI POLITICAL SYSTEM AND ITS ROLE IN IMPEDING PEACEFUL COEXISTENCE

Assist. Lecturer. Mohammed Hazem Hamed

Mosul University\College of Political Sciences

المقدمة

أُسس النظام السياسي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ م على أساس الطائفية، بدءاً من (مجلس الحكم الانتقالي)، فأصبحت العملية السياسية طائفية؛ لأن الأحزاب والحركات السياسية طائفية؛ إذ إن كل حزب أو حركة تمثل طائفة أو مذهباً معيناً فضلاً عن كون الحكومة طائفية بالنتيجة أيضاً؛ إذ لا يشعر المواطنون العراقيون أن الحكومة تمثلهم كلهم، وإنما تمثل طائفة أو مذهباً معيناً، وهذا ما أفقد شرعية النظام السياسي.

الأمر الذي تسبب في إثارة مشكلات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية عدة، في مقدمتها الفشل في بناء دولة المواطنة، وفشل التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي، فكل متطلبات التعايش السلمي، والتي أهمها المتطلبات (السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية)، تؤثر الطائفية السياسية تأثيراً كبيراً فيها يمنع تحققها بطريقة ناجعة، مما يؤدي بالنتيجة إلى الإخلال بالتعايش السلمي وفشله.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من أن أهم ما تحتاجه الدول الخارجة من نزاع أو حرب كالعراق هو التعايش السلمي؛ لإحلال السلام وإنهاء أسباب النزاع واحتوائها، ومعرفة كيفية أن الطائفية السياسية تعد إعاقة رئيسة للتعايش السلمي.

إشكالية البحث: يحاول البحث الإجابة عن تساؤلين هما: ماهية الطائفية في النظام السياسي العراقي بعدعام ٢٠٠٣م؟وكيف تؤثر هذه الطائفية في إعاقة التعايش السلمي؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من فكرة مفادها: إن الطائفية في النظام السياسي العراقي تشكل إعاقة رئيسة أمام تحقيق التعايش السلمي؛ لأن الطائفية تمنع تحقيق متطلبات التعايش السلمي، مما يؤدي إلى فشله منطقياً.

منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج التحليلي في بحث الطائفية في النظام السياسي العراقي ودورها في إعاقة التعايش السلمي.

هيكلية البحث:انتظم البحث في مبحثين فضلاً عن مقدمة وخاتمة، تناول الأول: الطائفية في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ م، أما الثاني فناقش: دور الطائفية السياسية في إعاقة التعايش السلمي في العراق.

المبحث الأول

الطائفية في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ م

الطائفية السياسية هي أن تمارس السلطة على أساس طائفي وتتمحور حولها بما يخدم المجموعة التي تنتمي إليها هذه الطائفة المرتبطة بالسلطة، واعتماد التمييز الطائفي ضد حقوق وحريات الطوائف الأخرى، وغالباً ما يتم التعبير عن الطائفية السياسية بصيغ دينية في محاولة لإضفاء نوع من الشرعية على سلوكها السياسي، وفي هذه الطائفية تتمحور كل طائفة دينية أو مذهبية على نفسها وتتعصب لذاتها [١].

فإشكالية الطائفية السياسية بما تنتجه من مشكلات تمس كيان الدولة العراقية وتهدد وحدة نسيجها الاجتماعي، ترجع إلى سبب أساسي هو الجانب السياسي أي نشوء السلطة، وتوظيف الطائفية سياسياً [٢]، فأصبحت هذه الطائفية مشكلة العراق الأساسية على الرغم من أنها غير معلنة رسمياً، إذ أن الحكومة تعلن المساواة بين المواطنين

---

[١] حميد فاضل حسن، إشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٢، ٢٠٠٦، ص ١٨٤.

[٢] أسعد كاظم شبيب، نقد الطائفية في الفكر العراقي، مجلة مركز دراسات الكوفة، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد ٣٨، ٢٠١٥، ص ١٧٣.

وتؤكد على دولة المواطنة والقانون[١]، والحرية والديمقراطية والتعايش السلمي، لكن الواقع السياسي طائفي، والمواطنة مجرد شعار حكومي؛ لأن السلوك السياسي طائفي[٢]، ومن أبرز مظاهر الطائفية السياسية في النظام السياسي العراقي، هي: المحاصصة الطائفية والديمقراطية التوافقية.

إذ أُسس النظام السياسي العراقي بعد الاحتلال الأمريكي على أساس الطائفية، بدءاً من (مجلس الحكم الانتقالي) الذي أنشأته سلطة الائتلاف المؤقتة التي قامت بتأسيس مؤسسات الحكم وتوزيع السلطات فيها على أساس طائفي وعرقي، إذ ضم المجلس (٢٥) عضواً كان تقسيمهم على النحو الآتي: (١٣) عضواً يمثلون المكون الشيعي، و(٥) أعضاء يمثلون المكون السني، و(٥) أعضاء يمثلون المكون الكردي، و (١) يمثل المكون التركماني و(١) يمثل المكون المسيحي [٣]، ولا يوجد أي معيار أو إحصائيات اعتمدت عليها سلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة السفير الأمريكي (بول بريمر) لهذا التوزيع العددي [٤].

إذ شرعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلالها للعراق بحل مؤسسات النظام السياسي السابق وتسريح القوات الأمنية بضمنها الجيش العراقي، وتشكيل مؤسسات النظام السياسي الجديد، ويمكن عد (مجلس الحكم الإنتقالي)، الأداة التنفيذية التي فُرضت بها الطائفية السياسية بوصفها أساساً للحكم وتفكيكاً للدولة العراقية [٥]، فأعضاء هذا المجلس أُختيروا وفقاً لهويتهم الطائفية، وسلوكهم السياسي فيما بعد كان منطلقاً من

---

[١] طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٤١، ٢٠٠٩، ص ١٠٠.

[٢] عامر الشماخ، فكرة المواطنة بين النظرية والتطبيق، الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ٢٠١١، ص ٣٧.

[٣] أحمد عدنان كاظم، تأثير صراع الارادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٥٣، ٢٠١٢، ص ٧٠

[٤] مصطفى علي العبيدي، صفحات احتلال العراق مشاهدات صحفي من حرب العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٧، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨، ص ١٣٨.

[٥] محمد السعيد ادريس، تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٢٦، ٢٠٠٦، ص ٣٦.

هذه الهوية بدلاً من الهوية الوطنية [١]، وهكذا نمت الطائفية في النظام السياسي العراقي.

فالرؤية السياسية الأمريكية للعراق تنظر إليه بوصفه دولة مقسمة على مكونات وأقليات اجتماعية متنازعة ليس بينها تعايش سلمي، وأبرز هذه المكونات (الشيعة والسنة والكرد)، وقد أكدت السياسات والمشاريع الأمريكية في التعامل مع العراق بعد الاحتلال هذه الرؤية، وهكذا فقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في تركيز الطائفية السياسية في العراق وتأسيس نظام سياسي طائفي يتوافق مع رؤيتهم الفكرية له [٢].

وبهذا فقد نشأت الحكومة العراقية على أساس طائفي متمثل بالمحاصصة الطائفية، والمراد بذلك توزيع الوزارات والهيئات والمناصب الحكومية العليا وفقاً لمعايير الانتماء لطائفة معينة، فلكل طائفة مناصب استناداً لحجمها السكاني، والمفروض أن توزع المناصب والوظائف العليا على أساس الكفاءة والخبرة والمهنية، كما أن المؤسسة الأمنية (جيش، شرطة) قامت على أساس طائفي أيضاً فهويتها طائفية وليست وطنية، إذ يتم توظيفها للحفاظ على البنية الطائفية للحكومة ومؤسساتها المختلفة [٣].

وهكذا يعد نظام المحاصصة الطائفية على المستويين السياسي والإداري أحد خصائص الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ م، وإن استمراره يهدد أية محاولات بناء للدولة على أسس وطنية ومهنية، وأية دولة تقوم على الطائفية فإنه ينتشر فيها الفساد بأشكاله كافة (السياسي والاقتصادي والإداري) ومن ثم تتفكك الدولة وتنهار؛ لأن الطائفيةالسياسية تضعف التماسك المجتمعي [٤].

---

[١] جاريث ستانسفيلد، الانتقال إلى الديمقراطية: الإرث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية، في: إسحاق نقاش وآخرون، المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، تحرير: حسين حمزة، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد، ط ١، ٢٠٠٦، ص ٣٧٩.

[٢] ميثم الجنابي، فلسفة الهوية الوطنية العراقية، دار أفكار للدراسات والنشر، دمشق، ط ١، ٢٠١٢، ص ٦٥.

[٣] ميادة أحمد عبد الرحمن، مظاهر الطائفية في العراق رؤية سوسيولوجية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة واسط، العدد ١٧، ٢٠١٥، ص ٢٨٤، ٢٨٧.

[٤] أحمد شكر حمود، الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣،المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية،الجامعة المستنصرية،العدد ٢٠١٤،٢٥، ص٦

فمحاولات تشكيل الدولة العراقية واجهتها تحديات عدة، أهمها أن الصراع يتمثل بما هي الطائفة التي سيكون لها النصيب الأكبر من السلطة بحيث تهيمن على الطوائف الأخرى، في ظل غياب للهوية الوطنية، إذ أثبتت الممارسات السياسية الهوية الطائفية؛ فتم تقسيم الوزارات والهيئات والمناصب الحكومية بين المكونات الثلاثة، وخُصص منصب رئيس الجمهورية للمكون الكردي، ومنصب رئيس الوزراء للمكون الشيعي، ومنصب رئيس مجلس النواب للمكون السني [١].

وتم تطبيق الأنموذج السياسي اللبناني فيما يخص توزيع المناصب بين مكونات المجتمع، على النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ م، إذ أصبح عرفاً سياسياً ودستورياً يتكرر بعد كل انتخابات عند تشكيل الحكومة، على الرغم من عدم نص دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥م على توزيع السلطة على أساس طائفي، لكن الأحزاب السياسية العراقية آنذاك أرادت هذا التوزيع وبإشراف مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية؛ لترسيخ الطائفية السياسية وتهديد وحدة العراق السياسية والمجتمعية[٢].

وهكذا فقد أعاقت المحاصصة الطائفية عملية بناء الدولة ورسخت الطائفية، كما أن الحكومة العراقية لم تقم بأية محولات للتغلب على الطائفية السياسية وبناء هوية وطنية جامعة بل العكس؛ لأن سياسات حكومية عدة لم تؤدِ إلا إلى مزيد من الانقسامات الطائفية، فهيمنت فكرة التمثيل الطائفي – التنافس على السلطة والموارد والمكانة للطائفة – بدلاً من تمثيل المواطنين، فنشأت صراعات حول مكانة الطائفة وحجمها وقوتها، وهكذا أصبحت الطائفية وسيلة توظفها الأحزاب والحركات السياسية التي تسعى إلى تكوين جمهور ناخبين وكسب الدعم الشعبي لاسيما فترة الانتخابات عندما يتبنى المرشحون خطاباً طائفياً [٣].

---

[١] حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، ٢٠١٤، ص ١٢.

[٢] مصطفى علي العبيدي، المصدر السابق، ص ١٤٠.

[٣] مصطفى علي العبيدي، المصدر السابق، ، ص ١٠.

إن العملية السياسية أدت ومازالت، دوراً كبيراً في إفراز الطائفية في المجتمع، لاسيما إذا وجدت إمكانيات كبيرة تستطيع توظيفها لإنتاج الطائفية السياسية، فأضحت العملية السياسية طائفية مما جعل ممارسة الديمقراطية خاطئة لتنتج محاصصة حالت دون بناء الدولة العراقية على أساس المواطنة [١]، فالعلاقة عكسية بين الطائفية السياسية والمواطنة؛ لأنه عندما يكون النظام السياسي طائفياً تغيب المواطنة، وعندما يكون النظام السياسي قائماً على المواطنة تغيب الطائفية، وهكذا تعد المواطنة نقيضاً للطائفية، والسبب راجع إلى إنه في دولة المواطنة يتساوى الأفراد جميعهم في الحقوق والحريات دون تمييز بسبب المعتقد أو المذهب أو الطائفة أو القومية، وبهذه السياسة تنحصر الطائفية وتفقد كل مسوغاتها [٢].

كما أن الديمقراطية التوافقية هي مظهر آخر للطائفية السياسية، وتشكل معوقاً أمام تحقيق فاعلية النظام السياسي، وخلقت تحديات عدة داخل بنية المجتمع تمثلت بالاندماج، وفي بنية النظام السياسي تمثلت بالمواطنة [٣]، والديمقراطية التوافقية ليست نظرية ناجعة لتحقيق الاستقرار؛ لأنها تتضمن مساوئاً – تختلف من دولة لأخرى– تتمثل بأنها ليست ديمقراطية حقيقية؛ فالمعارضة ضعيفة أو غائبة أصلاً، كما أنها ليس لديها القدرة على تشكيل حكومة مستقرة وفاعلة فهي حكومة ائتلاف، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار سياسي، لهذا تُنتقد الديمقراطية التوافقية [٤].

ففي الديمقراطية التوافقية يتم منح المكونات والطوائف تمثيلاً سياسياً، مما يؤدي إلى ضعف الهوية الوطنية وتقوية الهويات الفرعية؛ وهذا يعد عامل تفكيك للمجتمع والدولة؛ لأنه يُحوِّل المكون الاجتماعي إلى حزب سياسي، وهذا ما حدث في العراق

---

[١] سناء كاظم كاطع، الطائفية وتداعياتها على بناء الدولة العراقية المعاصرة، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٦، ٢٠٠٨، ص ص ١٣٣-١٣٤.

[٢] يونان لبيب، المسألة الطائفية في مصر الجذور التاريخية والتطورات المعاصرة في:فرج فودة ويونان لبيب وخليل عبد الكريم، الطائفية إلى أين؟ دار المصري الجديد للنشر،الجيزة،١٩٨٧،ص٥٩

[٣] مجموعة مستقبل العراق، نحو عراق ديمقراطي مسالم موحد غير طائفي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٧٣، ٢٠١٠، ص ١١٢.

[٤] شاكر الأنباري، تلخيص كتاب الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها لآرنت ليبهارت، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط ١، ٢٠٠٧، ص ص ٢٣-٢٥.

فعلاً، وأسس للتمايز وثبته وأعاق ترسيخ مفهوم المواطنة، فالمفروض أن لا يتحول المكون الاجتماعي إلى مكون سياسي [١]؛ لأن هذه العملية تؤدي بالنتيجة إلى تركيز الطائفية السياسية وتفكيك المجتمع والدولة.

وهكذا، زالت الحدود بين الانتماء الاجتماعي والانتماء السياسي وأصبحوا مترادفين ومتداخلين أحدهما يعبر عن الآخر، فالأحزاب السياسية يكون لها صفة اجتماعية أحادية (أحزاب للمكون الشيعي وأحزاب للمكون السني وأحزاب للمكون الكردي، وأحزاب للمكون التركماني، وأحزاب للمكون المسيحي، وهكذا لبقية المكونات الاجتماعية الأخرى)، وفي الديمقراطية التوافقية يكون النائب والمسؤول ممثلاً لمكونه العرقي الطائفي أو القومي [٢].

والديمقراطية التوافقية تُغيِّب حكومة الأغلبية السياسية، ومن ثم صعوبة التمييز بين الحكومة والمعارضة مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الحكومي والسياسي، كما أنها في الوقت نفسه لا تنتج ثقافة ديمقراطية سليمة وهكذا لا يكون السلوك الديمقراطي سليماً أيضاً، لأجل ذلك فإن الديمقراطية التوافقية وإن كانت حلاً انتقالياً واعترافاً بالواقع، إلا أن استمرارها يعد كابحاً للديمقراطية؛ لأنها تركز العرقية والطائفية السياسية [٣].

إذ تم تكريس مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية في النظام السياسي العراقي تحت مسمى الديمقراطية التوافقية، الأمر الذي أثر سلباً في العملية السياسية برمتها وفي التحول الديمقراطي [٤]، إذ أدت هذه الديمقراطية إلى تعطيل عمل المؤسسات السياسية

---

[١] عبد العظيم جبر حافظ وياسين البكري، في الثقافة الديمقراطية، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠١١، ص ١٠٣.

[٢] حازم عبد الحميد النعيمي، تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق: ضرورة التطبيق ومشكلاته، دراسات سياسية واستراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٣٤، ٢٠١٧، ص ص ٥٢-٥٣.

[٣] عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠١١، ص ص ٣٥٣-٣٥٤.

[٤] طه حميد حسن العنبكي، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٨، ٢٠٠٩، ص ١١٢.

(التشريعية والتنفيذية) والقانونية (القضائية) في العراق، فضلاً عن هيمنة الثقافات الفرعية (الطائفية والقومية)، واحتمالية الحرب الأهلية [١].

والمراد بذلك، إن النظام السياسي العراقي بعد الاحتلال الأمريكي هو نظام سياسي ذات طابع طائفي قائم على المحاصصة الطائفية والعرقية وعلى الديمقراطية التوافقية التي تتضمن الطائفية السياسية بطريقة أو بأخرى، ولهذا لا يمكن فصل العملية السياسية عن الطائفية؛ لأن العملية السياسية تمارس من الأحزاب والحركات السياسية العراقية على أسس طائفية، وهذا مما تسبب في فشل الديمقراطية؛ فلا يمكن نجاح التجربة الديمقراطية في العراق دون القضاء على الطائفية السياسية والديمقراطية التوافقية [٢].

وهكذا يتضح جلياً، إن أساس الطائفية في العراق هو سياسي وليس اجتماعي، وليس للطائفية السياسية أساس اجتماعي أصلاً؛ لأن المجتمع العراقي مندمج اجتماعياً ونابذ للطائفية، فلا يوجد للطائفية جذور حقيقية في هذا المجتمع؛ لأن الصراع الطائفي في العراق، في حقيقته هو صراع مصالح (سياسية واقتصادية) لقوى إقليمية ودولية لكنه يأخذ تبريرات طائفية ومذهبية لتحقيق تلك المصالح [٣]، أي أن الطائفية تفرض من الخارج وتتلقاها جهات عراقية داخلية لكنها مدعومة خارجياً أيضاً، لهذا تفشل الطائفية في المجتمع العراقي.

إذ يؤكد تاريخ العراق قديماً وحديثاً – بمختلف مدنه ومناطقه الجغرافية – أنه أنموذج للتعايش السلمي بين المكونات المجتمعية على اختلاف دياناتها ومذاهبها وقومياتها، فقبول الآخر والتعاون المتبادل بين المكونات سمة بارزة للمجتمع العراقي،

---

[١] معتز إسماعيل الصبيحي، صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية دراسة عن الديمقراطيات التوافقية في (سويسرا، بلجيكيا، ايرلندا الشمالية، لبنان)، دار الكتب العلمية، بغداد، ٢٠١٥، ص ٢٩٨.

[٢] علاء اللامي، السرطان المقدس الظاهرة الطائفية في العراق من المتوكل العباسي إلى بوش الأمريكي الجذور، الواقع، والآفاق، مؤسسة الإنتشار العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠،ص ١٧٩-١٨٠.

[٣] محمد رشيد صبار، الطائفية وأثرها في مستقبل الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٦٧، ٢٠١٦، ص ٢٣١.

والدليل البالغ على ذلك هو وجود التعددية بأنواعها المختلفة الدينية والمذهبية والقومية التي يشهدها المجتمع العراقي؛ لأنها تبرهن على إن العراقيين منذ القدم متعايشين سلمياً ومتعاونين اجتماعياً ولديهم قبول بالآخر، ولم يمارسوا الإقصاء أو التهميش تجاه أي تعددية في مجتمعهم [١]، كما أنه لا يوجد في العراق وحدة إدارية (محافظة، قضاء، ناحية) فضلاً عن مدينة أو منطقة أو حي – قديماً وحديثاً – نشأت على أسس طائفية أو مذهبية، أو معترف بها رسمياً أنها لطائفة أو لمذهب معين [٢].

إذ ليس أصل الطائفية السياسية اجتماعي أي وجود مجتمع متعدد دينياً ومذهبياً وأن هذه التعددية هي السبب الأساسي في نشوء الطائفية؛ لأن كل طائفة تنتج عصبية تتمسك بها لحماية نفسها من عصبيات الطوائف الأخرى، ففي هذا التحليل لا يمكن حل المشكلة الطائفية أبداً؛ لأنها مرتبطة بالتعددية الدينية والمذهبية اللصيقة بالمجتمع، بينما في الحقيقة فإن أصل الطائفية سياسي أي بسبب غياب دولة المواطنة التي تُساوي بين مواطنيها جميعهم وتعاملهم بوصفهم مواطنين، لا تُميِّز بينهم بسبب الدين أو المذهب أو العرق، فهم تجمعهم الهوية الوطنية التي تؤكدها المشاركة الفاعلة في الحياة العامة عبر الانتخابات والاستفتاءات، فهذه هي دولة الأمة التي لا تلغي الروابط الدينية والمذهبية والعرقية، وإنما تنشئ مجالاً جديداً للتفاعل والتعاون وتبادل المصالح، يجعل المجتمع موحداً برابطة المواطنة [٣].

فالمشكلة الطائفية في جذورها ومسبباتها ليست نتيجة التعددية؛ لأن التعددية الدينية والمذهبية هي حقيقة ثابتة في الوجود الإنساني، وإنما جذورها ومسبباتها تكمن في السياسات والايديولوجيات غير الوطنية التي تضطهد الطوائف وتحرمها من حقوقها وحرياتها الأساسية مما يدفع الطوائف والمذاهب للدفاع عن وجودها وكيانها، الأمر

---

[١] اثير ادريس عبد الزهرة، مستقبل التجربة الدستورية في العراق، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ط ١، ٢٠١١، ص ١٣١.

[٢] ريدار فيسير، الهوية الطائفية والصراع الإقليمي في العراق: وجهة نظر تاريخية، في: انتوني كوردسمان وآخرون، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨، ص ١٨٦.

[٣] برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الحكم، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط ٣، ٢٠١٢، ص ص ٧-٩.

الذي يؤدي إلى أزمات ومشكلات بين الطوائف والمذاهب وفي طبيعة علاقتها ببعضها أبرزها مشكلة الثقة [١]، وإلا فان التعددية الدينية والمذهبية هي خصيصة المجتمعات الحديثة مع اختلاف الدرجة، لكن ينبغي أن يكون مقياس النظام السياسي المواطنة والمساواة للتعامل مع هذه التعددية والاعتراف بها لاجتناب الطائفية السياسية [٢].

فالتعددية الدينية والمذهبية ليست السبب في اضعاف الدولة الوطنية؛ لأنها حالة طبيعية، وإنما غياب الطابع الوطني لهذه الدولة هو السبب في تمركز الاختلافات الطائفية وجعلها أداة للصراع السياسي أي توظيف الطائفية سياسياً، وإلا فلا علاقة للطائفية السياسية بتعدد الطوائف والمذاهب؛ لأنه من الممكن سياسياً أن يكون المجتمع متعدد دينياً ومذهبياً دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء دولة طائفية أو ممارسة السلطة على أسس طائفية، وبالنتيجة تقديم الولاء للدولة على الولاء للطائفة، فشرط تكوين أية حركة أو حزب سياسي هو قدرتها على عبور المصالح الجزئية، ومنها الطائفية السياسية كي تتحقق فيها الوطنية وتساهم في بناء دولة المواطنة [٣].

والمراد بذلك، إن التعددية المجتمعية (الدينية والمذهبية) ليست بالضرورة تعددية انقسامية ومصدر للتفكك المجتمعي والانقسام السياسي، وسبب للتوتر والصراع، بوصف التعددية تعطي الحقوق والواجبات لكل طائفة مما يؤدي إلى التجزئة مستقبلاً، بحيث يكون المجتمع والدولة أمام خيارين: إما وحدة بلا تعددية وإما تعددية بلا وحدة؛ لأن التعددية المجتمعية يمكن أن تعطي للمجتمع قوة وأصالة وإبداعاً، إذا أحسن النظام السياسي التعامل معها واستطاع إدارة هذه التعددية عبر نظام سياسي يؤمن بالمواطنة التي تحدد الحقوق والواجبات للمواطنين كافة، بعيداً عن الطائفية السياسية [٤]، فضلاً

---

(١) محمد محفوظ، ضد الكراهية من أجل تفكيك خطاب الكراهية في العالم العربي، المركز الإسلامي الثقافي، لبنان، ط ١، ٢٠١٢، ص ص ٧٧-٧٨.

(٢) عبد السلام بغدادي، السلام الوطني المدني دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني، بيت الحكمة، بغداد، ط ١، ٢٠١١، ص ٦٧.

(٣) برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الحكم، مصدر سابق، ص ص ٩-١٠، ١٥.

(٤) رباح مجيد محمد الهيتي، بعد التجربة... الثقافة الوطنية لتعزيز الوحدة الوطنية، في: التعددية والوحدة الوطنية... الواقع والطموح، إشراف: شمران العجلي، إعداد: عدوية عثمان، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٤٤.

عن إشاعة ثقافة المساهمة التي تشكل البيئة الثقافية للتسامح والتعايش السلمي وتجعل التعددية المجتمعية متجانسة وليست متنافرة، فثقافة المساهمة تنشئ مجتمع تفاعلات وليس مجتمع انفعالات [١].

ففلسفة النظام السياسي تؤثر في التعددية المجتمعية (الدينية والمذهبية) وتوظفها بطريقة إيجابية أو سلبية، فإذا أراد توظيفها في مصلحة المجتمع والدولة يتحتم على النظام السياسي إدارة هذه التعددية بطريقة تحقق المواطنة ويضمن الحقوق للطوائف جميعها دون هيمنة ثقافة أو مذهب معين، وهذا ما يوجد في النظم السياسية الديمقراطية، بخلاف إدارة التعددية في النظم السياسية الشمولية إذ يتم توظيفها لفرض ثقافة أو مذهب معين [٢].

ومما تقدم، فإن سلطة الائتلاف المؤقتة قد أسست النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ م على الطائفية بدءاً من مجلس الحكم الانتقالي ومروراً بالعملية السياسية وتشكيل الحكومات، والطائفية السياسية في حقيقتها نزعة سياسية توظف التعددية الدينية والمذهبية لتحقيق مصالح سياسية؛ لأن التعددية الدينية والمذهبية سمة المجتمعات الحديثة.

المبحث الثاني

دور الطائفية السياسية في إعاقة التعايش السلمي في العراق

تتلخص سياسة التعايش السلمي في معالجة أسباب النزاعات والصراعات المسلحة واحتوائها لضمان عدم تكرارها، فضلاً عن تحقيق المتطلبات الأساسية لنجاح التعايش السلمي بين مكونات المجتمع وطوائفه الدينية والمذهبية، وإيجاد بيئة من التعاون والثقة بين المواطنين.

---

[١] عامر حسن فياض، الديمقراطية وشقاء الديمقراطية المنشودة، دار أسامة للنشر، عمان، ط ١، ٢٠٠٩، ص ص ١٣٩- ١٤١.

[٢] عبد العظيم جبر حافظ، إشكاليات سياسية ودستورية في عراق ما بعد التغيير السياسي، مطبعة الإبداع، بغداد، ٢٠١٦، ص ٢١٥.

وعملية بناء السلام وتحقيق التعايش السلمي – بعد حرب أو صراع – هي عملية صعبة ومعقدة، وقد تفشل لتعود الحرب أو الصراع ثانية [١]، فانتهاء الحرب أو الصراع لا يعني تحقيقاً للسلام إذا لم يتم توفير متطلبات السلام [٢]، فللسلام متطلبات عدة، أهمها المتطلبات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وتواجهها عقبات عدة، أهمها الطائفية السياسية؛ لأنها تساهم في فشل عملية بناء السلام أو عدم تحقيق أهدافها في التعايش السلمي والأمن المجتمعي، فالمتطلبات هي مدخلات وتحقيق التعايش السلمي هو مخرجات، وإذا لم تكن المدخلات سليمة فإن المخرجات لا تكون سليمة أيضاً.

إن الطائفية السياسية في العراق وما تولده من عنف وعنف مضاد بين الطوائف الدينية والمذهبية تؤدي دوراً أساسياً في عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومن ثم اثارة الصراع الطائفي وغياب قيم المواطنة والانتماء المجتمعي وفشل سياسة التعايش السلمي بين المواطنين [٣]، وبالنتيجة فإن الطائفية السياسية تشكل عائقاً بارزاً من معوقات التعايش السلمي في العراق [٤]؛ لأن التوظيف السياسي للطائفية ضمن المصالح الضيقة وتغييب فكرة المواطنة، يؤثر سلباً في زعزعة التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي وطوائفه، فلا يمكن تحقيق هذا التعايش في ظل الطائفية السياسية [٥].

والطائفية السياسية تؤدي إلى مختلف أنواع الحروب والصراعات، فضلاً عن الانقسامات والتفكك الوطني والمجتمعي؛ لأن الطائفية تعجز عن صناعة هوية وطنية

---

[١] نيكولاس سامباستس وجونا شولهرفر، هل التقسيم حل للحرب الأهلية؟، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط ١، ٢٠١٠، ص ٧.

[٢] إيمانوئيل كانط، مشروع للسلام الدائم، ترجمة عثمان أمين، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠٠٧، ص ٢٥.

[٣] سناء كاظم كاطع، دور المنهج العقلي في تعزيز التعايش السلمي، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، كلية القانون، جامعة القادسية، العدد ١، ٢٠١٧، ص ص ٤١-٤٢.

[٤] منى حمدي حكمت، مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٥٢، ٢٠١٦، ص ٣٤٤.

[٥] سامر مؤيد عبد اللطيف وخالد عليوي جياد العرداوي، الطائفية وأثرها في بنية المجتمع المدني: مقاربة لترسيخ حالة التعايش السلمي في العراق، مجلة أهل البيت، جامعة أهل البيت، العدد ٢٠، ٢٠١٦، ص ٢٧٥.

جامعة، وهي تنفي التعددية الثقافية والمجتمعية وبالنتيجة فشل الهوية الوطنية وبروز الهويات الفرعية وتناميها، ومنع لأي مشروع للتعايش السلمي [١]، لما تقدم تعد الطائفية السياسية مشكلة أخلاقية وسياسية بالغة؛ لأنها لا تنسجم مع روح الأديان السماوية لاسيما الديانة الإسلامية وهي تتناقض مع الفطرة الإنسانية فضلاً عن كونها تعيق التعايش السلمي بين المجتمع [٢]، لأجل ذلك تتسبب في عدم تحقيق متطلبات التعايش السلمي.

فالمتطلبات السياسية للتعايش السلمي هي (الحكم الرشيد والديمقراطية، دولة المواطنة، التداول السلمي للسلطة، ضمان الحقوق والحريات، التعامل مع المكونات والطوائف بالعدل والمساواة)، لكن الطائفية السياسية تشكل عقبة أمام تحقيق هذه المتطلبات؛ لأنها تحول دون توفرها، فسلوك الناخبين العراقيين وخياراتهم السياسية في الانتخابات لا تعبر عن مضمون المواطنة، وإنما عن مضمون يتجسد بالطائفية السياسية دون ادراك بالمسؤولية الانتخابية وخطورة نتائجها، وعليه فإن الانتخابات ونتائجها محكومة بالطائفية [٣]، في ظل غياب للمواطنة على الرغم من أنها تعد المبدأ الأساس للديمقراطية [٤]، لاسيما للعملية الانتخابية.

فلا تزال الطائفية الوسيلة الناجعة بيد الأحزاب والحركات السياسية، فإثارة حقوق الطوائف ومظلوميتها، ومشاعرها الدينية والمذهبية هو الطريق الأسهل للفوز بالانتخابات [٥]، إذ لم تتمكن الأحزاب والحركات السياسية من بناء مؤسسات ديمقراطية ديمقراطية تكون قاعدة للتداول السلمي للسلطة وفق القيم الديمقراطية؛ والسبب في ذلك

---

[١] ميثم الجنابي، مصدر سابق، ص ص ٨٩، ٩٣.

[٢] مرتضى شنشول ساهي، آليات انتقال السلطة في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر (إشكالية الخلافة والإمامة)مجلة دراسات سياسية وإستراتيجية، بيت الحكمة، بغداد،العدد ٣٧،٢٠١٨، ص١٥٩.

[٣] حافظ علوان حمادي، مجلس النواب مقارنة بين الواقع والمطلوب ٢٠٠٥-٢٠١٠، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٥، ٢٠١٤، ص ٣٨.

[٤] غيليرمو أودونيل وفيليب شمتير، الانتقالات من الحكم السلطوي استنتاجات أولية حول الديمقراطيات غير المؤكدة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط ١، ٢٠٠٧، ص ٢٤.

[٥] رشيد الخيون،ضد الطائفية العراق جدل ما بعد نيسان ٢٠٠٣ ،مدارك، بيروت، ط٢،٢٠١١، ص٦. ص٦.

راجع إلى أن هذه الأحزاب وقيادتها غير ديمقراطية أصلاً وتعتمد على الطائفية وتوظفها لضمان الفوز في الانتخابات، وقد انعكس ذلك في سلوكهم وتعاملهم مع العملية السياسية، مما يعرض النسيج المجتمعي للخطر [١].

أما المتطلبات الأمنية للتعايش السلمي فوجود مؤسسة أمنية وطنية (جيش، شرطة)، لكن الطائفية السياسية تشكل إعاقة أمام تحقيق هذه المتطلبات؛ لأنها تساهم في جعل المؤسسة الأمنية طائفية يكون ولاؤها للطائفة والمذهب وليس للوطن، والمفروض استقلال هذه المؤسسة عن أي ولاء سياسي أو طائفي استقلالاً تاماً [٢].

أما المتطلبات الاقتصادية للتعايش السلمي فهي (التوزيع العادل للدخل الوطني، محاربة الفساد، التوظيف الحكومي على أساس الكفاءة والخبرة)، لكن الطائفية السياسية تساهم في عدم تحقيق هذه المتطلبات؛ لأنها توزع الدخل بطريقة غير عادلة اعتماداً على الطائفة فضلاً عن جعل التوظيف الحكومي وفقاً لمعايير الطائفة والمذهب، وهذا مما يفقد الدولة إمكانيات وخبرات بشرية تُستبعد بسبب انتمائها الطائفي، فضلاً عن إحساس الطوائف بالظلم والتهميش.

والذي يتسبب في ديمومة الطائفية السياسية هو شعور كل الطوائف أن حقهم المغتصب موجود لدى الطرف الآخر، وهكذا تشعر كل طائفة بالظلم والاضطهاد، وتعبر عبر وسائلها المتعددة لإبراز مظلوميتها، مما يسبب سجالات أو صراعات طائفية (مذهبية) تمس الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة [٣].

أما المتطلبات الاجتماعية للتعايش السلمي فهي (الاحترام والتفاهم بين الطوائف، الحوار والتعارف، احترام الخصوصيات الدينية والمذهبية، القبول بالاختلاف والعيش

---

[١] كاظم مهدي كاظم وبلقيس محمد جواد، أثر الممارسات السياسية للأحزاب العراقية في مسار العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، الكلية الإسلامية الجامعة، العدد ٤٤، ٢٠١٧، ص ١٢٤.

[٢] حاتم مهدي الدفاعي، العراق ومستقبله (التحديات والخيارات)، في: التعددية والوحدة الوطنية... الواقع والطموح، اشراف: شمران العجلي إعداد: عدوية عثمان، بيت الحكمة، بغداد،٢٠٠٩،ص ١٦٩.

[٣] محمد محفوظ،ضد الكراهية من أجل تفكيك خطاب الكراهية في العالم العربي،مصدر سابق،ص٥٥.

المشترك بين الطوائف، اعطاء الحقوق والحريات لجميع المكونات)، لكن الطائفية السياسية تشكل عائقاً أمام تحقيق هذه المتطلبات؛ لأنها تمنع الحوار والتعايش بين الطوائف، فهناك شرطان لا بد من توفرهما لتحقيق التعايش السلمي في المجتمعات التي فيها تعددية دينية ومذهبية، ضمان الحقوق والمصالح للأطراف المختلفة حتى لا يكون هناك صراع بسبب انتهاك الحقوق، والاحترام المتبادل لاسيما فيما يتعلق بالخصوصيات الدينية والمذهبية [١].

فعندما يتكون المجتمع من تعددية دينية ومذهبية فإن المواطنين أمامهم ثلاثة خيارات للتعامل مع هذه التعددية: أولاً: محاولة الفرض والالزام بأن تفرض كل طائفة فكرها على الآخرين وهذا يفشل؛ لأن الإنسان يتمسك بدينه ومذهبه لاسيما إذا كان هناك تحدٍ ومواجهة، ثانياً: العداء والصراع وهذا يدخل المجتمع في صراع وحرب أهلية، ثالثاً: التعايش بأن يعترف كل طرف بحقوق الطرف الآخر والتعاون بينهم لتحقيق المصلحة العامة وبناء دولة المواطنة، وهكذا فلا خيار إلا التعايش السلمي [٢].

فالحل الأمثل هو التركيز على الهوية الوطنية والتنافس على أسس البرامج الانتخابية ومغادرة حزب الطائفة وقوائمها الانتخابية إلى حزب الوطن الذي يؤسس لدولة المواطنة وإتاحة الفرص للجميع للمساهمة في إدارة الحكومة، فالوطن للمكونات الاجتماعية جميعها [٣]، وينبغي أن تكون قاعدة المواطنة هي الأساس في بناء الدولة لترسيخ الهوية وبناء الثقة بين المجتمع، وتبني الخطاب السياسي الوطني الجامع ونبذ الخطاب الطائفي المفرق، لأن الطائفية السياسية تستهدف تأسيس مجتمع طائفي ذات سلطة سياسية مبنية على الطائفة والمذهب [٤].

---

[١] حسن الصفار، التنوع والتعايش بحث في تأصيل الوحدة الاجتماعية والوطنية، دار الساقي، بيروت، ط ١، ١٩٩٩، ص ص ٥٧-٥٨.

[٢] المصدر نفسه، ص ص ٩٢-٩٤.

[٣] رشيد الخيون، مصدر سابق، ص ١٢.

[٤] هيفاء أحمد محمد، إشكالية الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٥٣، ٢٠١٢، ص ١٦.

وهكذا، تعد الطائفية في النظام السياسي العراقي، من أبرز معوقات تحقيق التعايش السلمي وبناء السلام بين المكونات الاجتماعية؛ وأصبحت التعددية الثقافية والدينية عامل ضعف للدولة العراقية وتهديد للوحدة الوطنية بفعل هذه الطائفية وتوظيفها السياسي للتعددية، بدلاً من أن تصبح عامل قوة للدولة وتعزيز للوحدة الوطنية كما هو الحال التعددية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السويسري وجنوب أفريقيا؛ لأن النظام السياسي فيها لم يؤسس على الطائفية [١].

فبناء الدولة على أساس المواطنة هو الشرط الأساسي التعايش السلمي، والمقصود ببناء الدولة هو بناء مؤسسات حكومية جديدة وتقوية المؤسسات الموجودة [٢]، لأن المأسسة كفيلة بتنظيم التنوع والتعدد في المجتمع والمحافظة على وحدته السياسية والاجتماعية والقضاء على تطييف العملية السياسية وبالنتيجة بناء السلام وتحقيق السلم المجتمعي، فهذه المؤسسات قادرة على ضمان وجود إطار واحد لتنوع منسجم قائم على أساس القبول بحق مشاركة الجميع في بناء الدولة وحكمها بعيداً عن الطائفية السياسية، وبدون ذلك فإن المجتمع سيعيش في حالة غياب للمدنية وللديمقراطية [٣]، وفي ظل صراع مجتمعي وطائفي ستفشل محاولات تحقيق التعايش السلمي كلها.

فالوعي بخطورة الطائفية السياسية ونقدها وبيان عيوبها شرط ضروري للعمل على محاربتها وإلغائها، والتخلص من آثارها، وتأسيس المواطنة التي تضمن للإنسان الحقوق والحريات، وتحقق التعايش السلمي بين المكونات الاجتماعية والطوائف الدينية، فالطائفية السياسية تعد إعاقة رئيسة للتعايش السلمي؛ لأنها تغلب الهويات الفرعية على الهوية الوطنية وتمنع الوحدة المجتمعية [٤].

---

[١] فهيل جبار جلبي، المصالحة الوطنية في العراق دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد ٢٠٠٣، مطبعة خاني، دهوك، ٢٠١٤، ص ١٩.

[٢] هيثم غالب الناهي، تفتيت العراق إنهيار السلم المدني والدولة العراقية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠١٣، ص ٢٤٢.

[٣] عامر حسن فياض، المجتمع المدني وديمقراطية التنمية (إنموذج المنطقة العربية)، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة العراقية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٨٣.

[٤] ناصيف نصار، نحو مجتمع جديد: مقدمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٦، ٢٠١٦، ص ص ١١٣، ١٩٠.

إن تطييف العملية السياسية في العراق، أدى إلى نتائج سلبية عدة منها، فشل العملية السياسية برمتها، وضعف أجهزة الدولة، وإعاقة عملية مأسسة السلطة، وشرعنة للولاء الطائفي على حساب الوطن، وإضفاء طابع الصراع والعنف على العملية السياسية، ومن ثم تغييب الهوية الوطنية ومبدأ المواطنة، وتضيع الحقوق والحريات، لأجل ذلك تمثل الطائفية السياسية عاملاً من عوامل التفتيت للمجتمع والدولة [١]، فضلاً عن كونها كابحاً للتعايش السلمي في العراق.

إذ لا يمكن تحقيق تعايش سلمي في العراق دون القضاء على الطائفية السياسية، ولا يمكن القضاء على الطائفية إلا بنشوء سلطة وطنية معبرة عن المجتمع كله لا عن جزء منه، فهذه السلطة ستؤدي إلى قيام ثقافة وطنية شاملة تسهل من عملية التفاعل الثقافي بطريقة تدريجية، وبهذا تتحقق الوحدة الوطنية ويسود السلام المجتمعي وينجح التعايش السلمي [٢]، إذ يتم التعامل مع العراقي لا بوصفه العرقي أو القومي أو الطائفي وإنما بوصفه مواطناً عراقياً له حقوق وعليه واجبات، وهذا الأمر لا يتم إلا في ظل الدولة المدنية القائمة على المواطنة التي تؤمن بالتعددية الثقافية من جهة، وبالعدالة والمساواة بين مكونات المجتمع العراقي من جهة أخرى [٣].

وهكذا يتضح جلياً، إن مبدأ المواطنة لا يمكن تحقيقه إلا عبر الدولة المدنية، التي عبرها تتم محاربة الطائفية السياسية؛ لأن الدولة المدنية هي دولة الإنسان التي تمارس العدالة والمساواة تجاه مواطنيها، ولا تميز بينهم بسبب المعتقدات والقناعات فتمارس الاقصاء والتهميش تجاه مواطنين بسبب معتقداتهم أو قوميتهم أو انتمائهم المذهبي أو الديني، والمراد بذلك أن تكون الدولة مؤسسة جامعة للمواطنين كلهم وتمثل النتيجة

---

[١] وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة- الأمة (دراسة حالة العراق)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠١٤، ص ٣٥٢.

[٢] عبد الجبار أحمد عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة العراقية، بغداد، ط ١، ٢٠١٠، ص ١٢٢.

[٣] جعفر نجم نصر وعباس محمد رضا طاهر وانتصار حسن ياسين، الذاكرة المستنبتة نحو بناء ذاكرة وطنية للأقليات والإثنيات العراقية، في: واقع مشكلات الإثنيات والأقليات في العراق، إشراف عام: شمران العجلي، إشراف: كامل جاسم المرياتي، بيت الحكمة، بغداد، ط ١، ٢٠١٢، ص ٩١.

النهائية لمجموع اراداتهم [١]، فدولة المواطنة هي دولة الحقوق والحريات المتساوية لكل الطوائف وهذا يتضح من المعاملة السياسية والقانونية، وبقدر ما تترسخ أسس هذه الدولة تضمحل أسس الطائفية السياسية وتنتفي مسوغاتها، والعكس صحيح [٢].

فقيام دولة المواطنة هو الشرط الأساسي للقضاء على الطائفية السياسية، حتى تتوفر متطلبات التعايش السلمي وتتحقق أهدافه بطريقة ناجعة، عبر توفر بيئة مؤاتية للتعايش السلمي تخلو من الطائفية السياسية وتأثيراتها السلبية التي في مقدمتها إعاقة تحقيق التعايش السلمي؛ لأن هذه الدولة تؤسس لثقافة سياسية مشاركة عن طريق نشر ثقافة وطنية، وليس طائفية، كما أنها تبث ثقافة التعايش ضد ثقافة الانقسام وثقافة السلم ضد ثقافة العنف، خلافاً للطائفية السياسية [٣].

والمواطنة التي تساوي في الحقوق والواجبات بين الطوائف والمكونات الاجتماعية، لا تُبنى على إلغاء الخصوصية الثقافية والفكرية لتلك المكونات، بل على أساس الاعتراف بهذه الخصوصية وحمايتها وتشجيعها فكرياً وثقافياً للمشاركة الفاعلة في العملية السياسية والقضايا الاجتماعية، فهذا المنهج في التعامل مع التنوع الثقافي للمجتمع سيبعد الطوائف والمكونات الاجتماعية عن الانعزال والتعصب والاحتراب، والنتيجة بناء المواطنة والقضاء على الطائفية السياسية وتحقيق التعايش السلمي [٤].

فالهوية الوطنية وتحقيق التعايش السلمي لا يتعارضان مع الانتماءات والهويات الفرعية للمكونات الاجتماعية من الدين والمذهب والقومية، فالحل ليس الغاء هذه الانتماءات وتحجيمها ومحاربتها بقوة السلطة لتحقيق التعايش والاندماج المجتمعي وفرض الهوية الوطنية، وإنما في المساواة بين المكونات في الحقوق والواجبات

---

[١] نوال إبراهيم، إشكالية مفهوم المواطنة وبنائها في مؤسسات التربية والتعليم، في: أعمال المؤتمر المركزي لبيت الحكمة (بناء الإنسان.. بناء العراق)، إشراف: شمران العجلي، اعداد: هديل سدي موسى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ص ١٨٣-١٨٤.

[٢] فرج فودة، الفتنة الطائفية، في: فرج فودة ويونان لبيب وخليل عبد الكريم، الطائفية إلى أين؟، دار المصري الجديد للنشر، الجيزة، ١٩٨٧، ص ١٧.

[٣] معتز إسماعيل الصبيحي، مصدر سابق، ص ٣٠٢.

[٤] محمد محفوظ، الآخر وحقوق المواطنة، مركز الراية للتنمية الفكرية، دمشق، ط ١، ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ص ٣٦.

والاعتراف بالانتماءات والهويات الفرعية بما لا يتعارض مع الهوية الوطنية الجامعة؛ من أجل محاربة الطائفية السياسية وضمان الوحدة الوطنية وتحقيق التعايش السلمي [١].

وهكذا فإن المواطنة تزداد ضرورتها في المجتمعات المتعددة عرقياً ودينياً ومذهبياً كالمجتمع العراقي؛ من أجل محاربة الطائفية السياسية واحتواء أسباب الصراع، وبالنتيجة تحقيق التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي كافة، إذ لا يمكن تحقيق تعايش سلمي مجتمعي في ظل نظام سياسي طائفي؛ [٢]، فالطائفية السياسية تمزق المجتمع وتجعله رهين النزاعات والصراعات يفتقر للتعايش والاندماج، وتنحسر فيه روح التضامن والمواطنة [٣].

فالطائفية في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ م، تقوي الولاء الطائفي وتضعف الولاء الوطني، وتقوض المواطنة فضلاً عن الهوية الوطنية؛ لأنها تبرز الهوية الطائفية والعرقية، وهذا كله يضعف الدولة ويجعلها عرضة للتدخلات الخارجية، فضلاً عن تهديد الوحدة الوطنية لمكونات المجتمع وتفكيك التماسك الاجتماعي، وفي هذه الوضعية السياسية لا يمكن تحقيق التعايش السلمي؛ لأن المواطنة العراقية ضعيفة [٤].

فإذا ما تحققت المواطنة فسيترتب على ذلك تضامن اجتماعي بين المواطنين على تعدد مكوناتهم العرقية والمذهبية؛ لأن المواطنة تنتج مساواة قانونية في الحقوق والواجبات، وبهذا سيسعى المواطنين كلهم نحو تحقيق المصلحة العامة للدولة والمجتمع؛ لأنهم سيشعرون أن الحكومة تمثلهم كلهم وتعمل لخدمتهم، وهذه البيئة السياسية تقصي الطائفية السياسية وتعمل على نشر قيم التسامح والتعايش السلمي في

---

[١] عبد الخالق حسين، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، دار ميزوبوتاميا، بغداد، ط ١، ٢٠١١، ص ٢٠٧.

[٢] عماد الدين الرشيد، المواطنة، نحو القمة للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ٢٠٠٥، ص ١٢، ١٦.

[٣] كامل شياع، الدستور، الحريات وعودة المثقف، في: بدور زكي وآخرون، مأزق الدستور نقد وتحليل، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد، ط ١، ٢٠٠٦، ص ١٩٠.

[٤] نادية فاضل عياس، المواطنة والهوية المشتركة ودورها في بناء الدولة العراقية، في: إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، إشراف: شمران العجلي ونظلة الجبوري، تحرير: علاء عكاب خلف، بيت الحكمة، بغداد، ط ١، ٢٠١١، ص ٧٠٢.

المجتمع، لذلك فإن المواطنة هي الطريق المُثلى لمحاربة الطائفية في النظام السياسي العراقي وتحقيق التعايش السلمي بين المكونات [١].

ومما تقدم يتضح، إن التعايش السلمي له متطلبات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، والطائفية السياسية تمثل إعاقة رئيسة للتعايش السلمي؛ لأنها تساهم في منع تحقيق متطلبات التعايش السلمي وبالنتيجة فشل التعايش السلمي.

[١] عبير سهام مهدي، مفهوم المواطنة ودورها في بناء الدولة العراقية، في: إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، إشراف: شمران العجلي ونظلة الجبوري، تحرير: علاء عكاب خلف، بيت الحكمة، بغداد، ط ١، ٢٠١١، ص ص ٥٩٩- ٦٠٠.

الخاتمة

أُسس النظام السياسي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ م على أساس الطائفية، بدءاً من (مجلس الحكم الانتقالي) الذي أنشأته سلطة الائتلاف المؤقتة، ومن أبرز مظاهر الطائفية السياسية في العراق: المحاصصة الطائفية والديمقراطية التوافقية، إذ أعاقت المحاصصة الطائفية عملية بناء الدولة ورسخت الطائفية، كما أن الديمقراطية التوافقية تمثل إعاقة أمام تحقيق فاعلية النظام السياسي إذ يتم منح المكونات والطوائف تمثيلاً سياسياً، وبهذا يتحول المكون الاجتماعي إلى حزب سياسي، مما يؤدي إلى ضعف الهوية الوطنية وتقوية الهويات الفرعية.

وإن تحقيق التعايش السلمي للمجتمعات الخارجة من حرب أو صراع – كما هو حال المجتمع العراقي – هو عملية صعبة وطويلة؛ لأنها تحتاج إلى متطلبات لا بد من توفرها، فالمتطلبات السياسية للعايش السلمي (الحكم الرشيد والديمقراطية، ترسيخ قيم المواطنة، التداول السلمي للسلطة، ضمان الحقوق والحريات، التعامل مع المكونات والطوائف بالعدل والمساواة)، المتطلبات الأمنية (وجود مؤسسة أمنية وطنية من جيش وشرطة)، المتطلبات الاقتصادية (التوزيع العادل للدخل الوطني، محاربة الفساد، التوظيف الحكومي على أساس الكفاءة والخبرة)، المتطلبات الاجتماعية (التعايش والاحترام بين الطوائف، الحوار والتعارف، احترام الخصوصيات الدينية والمذهبية، القبول بالاختلاف والعيش المشترك).

وكل هذه المتطلبات تؤثر الطائفية السياسية تأثيراً بليغاً فيها يمنع تحققها بطريقة ناجعة، مما يؤدي حتماً إلى الإخلال بالتعايش السلمي وفشله، لأن فشل تحقيق متطلبات التعايش السلمي يُراد به منطقياً فشل التعايش السلمي برمته أو عدم تحقيق نتائجه على النحو المرجو منه، فالمتطلبات هي مدخلات وتحقيق التعايش السلمي هو مخرجات، وإذا لم تكن المدخلات سليمة فإن المخرجات لا تكون سليمة أيضاً.

فمن أبرز نتائج تطبيف النظام السياسي في العراق هو دوره في إعاقة تحقيق التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي، إذ ألقت الطائفية السياسية بتأثيراتها في

نواحي الحياة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية كافة، وتعد سبباً مركزياً من أسباب العنف والنزاع المسلح في العراق، بينما التعايش السلمي لا يتم إلا في ظل بيئة مؤاتية خالية من الطائفية، ولا يمكن القضاء على الطائفية إلا عبر دولة المواطنة، ففي هذه الدولة تتحقق متطلبات التعايش السلمي وبالنتيجة يتحقق التعايش السلمي، وبهذا فقد برهن البحث على صحة فرضيته.

المصادر

١. اثير ادريس عبد الزهرة، مستقبل التجربة الدستورية في العراق، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ط ١، ٢٠١١.

٢. أحمد شكر حمود، الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٥، ٢٠١٤.

٣. أحمد عدنان كاظم، تأثير صراع الارادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٥٣، ٢٠١٢.

٤. أسعد كاظم شبيب، نقد الطائفية في الفكر العراقي، مجلة مركز دراسات الكوفة، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد ٣٨، ٢٠١٥.

٥. إيمانوئيل كانط، مشروع للسلام الدائم، ترجمة عثمان أمين، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠٠٧.

٦. برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الحكم، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط ٣، ٢٠١٢.

٧. جاريث ستانسفيلد، الانتقال إلى الديمقراطية: الإرث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية، في: إسحاق نقاش وآخرون، المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، تحرير: حسين حمزة، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد، ط ١، ٢٠٠٦.

٨. جعفر نجم نصر وعباس محمد رضا طاهر وانتصار حسن ياسين، الذاكرة المستنبتة نحو بناء ذاكرة وطنية للأقليات والإثنيات العراقية، في: واقع مشكلات الإثنيات والأقليات في العراق، إشراف عام: شمران العجلي، إشراف: كامل جاسم المرياتي، بيت الحكمة، بغداد، ط ١، ٢٠١٢.

٩. حاتم مهدي الدفاعي، العراق ومستقبله (التحديات والخيارات)، في: التعددية والوحدة الوطنية... الواقع والطموح، اشراف: شمران العجلي، إعداد: عدوية عثمان، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩.

١٠. حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، ٢٠١٤.

١١. حازم عبد الحميد النعيمي، تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق: ضرورة التطبيق ومشكلاته، دراسات سياسية واستراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٣٤، ٢٠١٧.
١٢. حافظ علوان حمادي، مجلس النواب مقارنة بين الواقع والمطلوب ٢٠٠٥-٢٠١٠، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٥، ٢٠١٤.
١٣. حسن الصفار، التنوع والتعايش بحث في تأصيل الوحدة الاجتماعية والوطنية، دار الساقي، بيروت، ط ١، ١٩٩٩.
١٤. حميد فاضل حسن، إشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٢، ٢٠٠٦.
١٥. رياح مجيد محمد الهيتي، بعد التجربة... الثقافة الوطنية لتعزيز الوحدة الوطنية، في: التعددية والوحدة الوطنية... الواقع والطموح، إشراف: شمران العجلي، إعداد: عدوية عثمان، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩.
١٦. رشيد الخيون، ضد الطائفية العراق جدل ما بعد نيسان ٢٠٠٣، مدارك، بيروت، ط ٢، ٢٠١١.
١٧. ريدار فيسير، الهوية الطائفية والصراع الإقليمي في العراق: وجهة نظر تاريخية، في: انتوني كوردسمان وآخرون، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨.
١٨. سامر مؤيد عبد اللطيف وخالد عليوي جياد العرداوي، الطائفية وأثرها في بنية المجتمع المدني: مقاربة لترسيخ حالة التعايش السلمي في العراق، مجلة أهل البيت، جامعة أهل البيت، العدد ٢٠، ٢٠١٦.
١٩. سناء كاظم كاطع، الطائفية وتداعياتها على بناء الدولة العراقية المعاصرة، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٦، ٢٠٠٨.
٢٠. ــــــــــــــ، دور المنهج العقلي في تعزيز التعايش السلمي، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، كلية القانون، جامعة القادسية، العدد ١، ٢٠١٧.
٢١. شاكر الأنباري، تلخيص كتاب الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها لآرنت ليبهارت، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط ١، ٢٠٠٧.
٢٢. طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٤١، ٢٠٠٩.

٢٣. طه حميد حسن العنبكي، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٨، ٢٠٠٩.
٢٤. عامر الشماخ، فكرة المواطنة بين النظرية والتطبيق، الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ٢٠١١.
٢٥. عامر حسن فياض، الديمقراطية وشقاء الديمقراطية المنشودة، دار أسامة للنشر، عمان، ط ١، ٢٠٠٩.
٢٦. ـــــــــــــــ، المجتمع المدني وديمقراطية التنمية (إنموذج المنطقة العربية)، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة العراقية، بغداد، ٢٠٠٩.
٢٧. عبد الجبار أحمد عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة العراقية، بغداد، ط ١، ٢٠١٠.
٢٨. عبد الخالق حسين، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، دار ميزوبوتاميا، بغداد، ط ١، ٢٠١١.
٢٩. عبد السلام بغدادي، السلام الوطني المدني دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني، بيت الحكمة، بغداد، ط ١، ٢٠١١.
٣٠. عبد العظيم جبر حافظ وياسين البكري، في الثقافة الديمقراطية، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠١١.
٣١. عبد العظيم جبر حافظ، إشكاليات سياسية ودستورية في عراق ما بعد التغيير السياسي، مطبعة الإبداع، بغداد، ٢٠١٦.
٣٢. ـــــــــــــــ، التحول الديمقراطي في العراق، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠١١.
٣٣. عبير سهام مهدي، مفهوم المواطنة ودورها في بناء الدولة العراقية، في: إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، إشراف: شمران العجلي ونظلة الجبوري، تحرير: علاء عكاب خلف، بيت الحكمة، بغداد، ط ١، ٢٠١١.
٣٤. علاء اللامي، السرطان المقدس الظاهرة الطائفية في العراق من المتوكل العباسي إلى بوش الأمريكي الجذور، الواقع، والآفاق، مؤسسة الإنتشار العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠.
٣٥. عماد الدين الرشيد، المواطنة، نحو القمة للطباعة والنشر، دمشق، ط ١، ٢٠٠٥.
٣٦. غيليرمو أودونيل وفيليب شمتير، الانتقالات من الحكم السلطوي استنتاجات أولية حول الديمقراطيات غير المؤكدة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط ١، ٢٠٠٧.

٣٧. فرج فودة، الفتنة الطائفية، في: فرج فودة ويونان لبيب وخليل عبد الكريم، الطائفية إلى أين؟، دار المصري الجديد للنشر، الجيزة، ١٩٨٧.
٣٨. فهيل جبار جلبي، المصالحة الوطنية في العراق دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد ٢٠٠٣، مطبعة خاني، دهوك، ٢٠١٤.
٣٩. كاظم مهدي كاظم وبلقيس محمد جواد، أثر الممارسات السياسية للأحزاب العراقية في مسار العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، الكلية الإسلامية الجامعة، العدد ٤٤، ٢٠١٧.
٤٠. كامل شياع، الدستور، الحريات وعودة المثقف، في: بدور زكي وآخرون، مأزق الدستور نقد وتحليل، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد، ط ١، ٢٠٠٦.
٤١. مجموعة مستقبل العراق، نحو عراق ديمقراطي مسالم موحد غير طائفي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٧٣، ٢٠١٠.
٤٢. محمد السعيد ادريس، تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٢٦، ٢٠٠٦.
٤٣. محمد رشيد صبار، الطائفية وأثرها في مستقبل الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٦٧، ٢٠١٦.
٤٤. محمد محفوظ، الآخر وحقوق المواطنة، مركز الراية للتنمية الفكرية، دمشق، ط ١، ٢٠٠٦/٢٠٠٥.
٤٥. محمد محفوظ، ضد الكراهية من أجل تفكيك خطاب الكراهية في العالم العربي، المركز الإسلامي الثقافي، لبنان، ط ١، ٢٠١٢.
٤٦. مرتضى شنشول ساهي، آليات انتقال السلطة في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر (إشكالية الخلافة والإمامة)، مجلة دراسات سياسية وإستراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٣٧، ٢٠١٨.
٤٧. مصطفى علي العبيدي، صفحات احتلال العراق مشاهدات صحفي من حرب العراق ٢٠٠٣– ٢٠٠٧، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨.
٤٨. معتز إسماعيل الصبيحي، صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية دراسة عن الديمقراطيات التوافقية في (سويسرا، بلجيكيا، ايرلندا الشمالية، لبنان)، دار الكتب العلمية، بغداد، ٢٠١٥.
٤٩. منى حمدي حكمت، مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٥٢، ٢٠١٦.

٥٠. ميادة أحمد عبد الرحمن، مظاهر الطائفية في العراق رؤية سوسيولوجية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة واسط، العدد ١٧، ٢٠١٥.
٥١. ميثم الجنابي، فلسفة الهوية الوطنية العراقية، دار أفكار للدراسات والنشر، دمشق، ط ١، ٢٠١٢.
٥٢. نادية فاضل عياس، المواطنة والهوية المشتركة ودورها في بناء الدولة العراقية، في: إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، إشراف: شمران العجلي ونظلة الجبوري، تحرير: علاء عكاب خلف، بيت الحكمة، بغداد، ط ١، ٢٠١١.
٥٣. ناصيف نصار، نحو مجتمع جديد: مقدمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٦، ٢٠١٦.
٥٤. نوال إبراهيم، إشكالية مفهوم المواطنة وبنائها في مؤسسات التربية والتعليم، في: أعمال المؤتمر المركزي لبيت الحكمة (بناء الإنسان.. بناء العراق)، إشراف: شمران العجلي، اعداد: هديل سدي موسى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩.
٥٥. نيكولاس سامباستس وجونا شولهرفر، هل التقسيم حل للحرب الأهلية؟، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط ١، ٢٠١٠.
٥٦. هيثم غالب الناهي، تفتيت العراق إنهيار السلم المدني والدولة العراقية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠١٣.
٥٧. هيفاء أحمد محمد، إشكالية الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٥٣، ٢٠١٢.
٥٨. وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة– الأمة (دراسة حالة العراق)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠١٤.
٥٩. يونان لبيب، المسألة الطائفية في مصر الجذور التاريخية والتطورات المعاصرة، في: فرج فودة ويونان لبيب وخليل عبد الكريم، الطائفية إلى أين؟، دار المصري الجديد للنشر، الجيزة، ١٩٨٧.

الملخص:

يبين البحث أن الطائفية في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ م تشكل إعاقة رئيسة أمام تحقيق التعايش السلمي، لذلك يهدف البحث إلى ايضاح الطائفية في النظام السياسي العراقي بعد الاحتلال الأمريكي، وكيفية تأثير هذه الطائفية في إعاقة بناء التعايش السلمي؛ لأن الطائفية تمنع تحقيق متطلبات التعايش السلمي مما يؤدي إلى فشله منطقياً، وقد تضمن البحث مبحثين: تناول الأول: الطائفية في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ م، أما الثاني فناقش: دور الطائفية السياسية في إعاقة التعايش السلمي في العراق.

الكلمات المفتاحية: الطائفية، السلمي، العراق، التعايش، النظام

ABSTRACT:

This research shows that sectarianism in Iraqi political system after 2003 constitutes a major impediment to the achievement of peaceful coexistence, Therefore, the study aims to reveal sectarianism in the Iraqi political system after the American occupation, and how these sectarianism affect the building of peaceful coexistence; because sectarianism prevents the achievement of the requirements of peaceful coexistence which logically mean its failure, and the research included two divisions, the first takes into consideration sectarianism in Iraqi political system after 2003, while the second discussed the role of political sectarianism in impeding peaceful.

Key words: sectarianism, peacefulness, Iraq, coexistence, order .

kirkuk university - college of law and political science